الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

27 **جماد ثانى** 1437 –5 **ابريل** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

حقوق الإنسان" تنظِّم ندوة للرد على الشبهات وتعزيز التكامل مع القضاء

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 27 جماد ثانى 1437هـ - 5 ابريل 2016م
http://www.alsharq.net.sa/2016/04/05/1502483

الرياض – واس
تستهدف ندوةٌ تنظِّمها هيئة حقوق الإنسان اليوم في الرياض تعزيز التكامل بين الهيئة ومرفق القضاء، مع الردِّ على بعض الشبهات المثارة. وذكَّر رئيس الهيئة، الدكتور بندر بن محمد العيبان، بتمسُّك المملكة بقيم حقوق الإنسان منذ عهد الملك المؤسس عبدالعزيز، رحمه الله، إذ وضعت لهذه الغاية الآليات التشريعية والمؤسسية، وأقرَّت الحقوق الأساسية المتعارف عليها مؤكدةً على استقلال السلطة القضائية، ومُدخِلةً التشريع في كل ما يتعلق بالحقوق والحريات.
ولفت العيبان، في تصريحاتٍ له أمس، إلى أهمية دور السلطة القضائية في حماية حقوق الإنسان باعتبارها الملاذ الأخير الذي تُصان عنده الحقوق. واعتبر تعزيز التكامل بين مرفق القضاء وهيئة حقوق الإنسان وسيلةً لتحقيق الواجب الشرعي والنظامي المنوط بالجهتين، وتلبيةً لتطلعات ولاة الأمر، وقياماً بالدور الوطني المأمول. ووفقاً له؛ تأتي الندوة التي تنظمها الهيئة ليومٍ واحد في فندق «الريتز كارلتون» في العاصمة في إطار الحرص على تعزيز النقلة النوعية الكبيرة التي حققتها المملكة في مجال حقوق الإنسان، وتفعيل آليات حماية ورعاية هذه الحقوق طبقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية، مع نشر الوعي بها، وضمان تطبيقها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية «من أجل مزيد من الترسيخ لثقافة وقيم ومبادئ حقوق الإنسان وحمايتها».
ومن أهداف الندوة التي يشارك فيها وزير العدل، الدكتور وليد الصمعاني، إبراز دور قضاء المملكة في حماية حقوق الإنسان، وتعزيزها، وتحقيق العدالة الناجزة.
وستُعقَد 3 جلسات، تُقدَّم فيها 10 أوراق عمل.
وتناقش الجلسة الأولى المبادئ الأساسية للنظام القضائي في المملكة عبر 3 أوراق عمل، تتناول استقلال القضاء، ومدونة الأحكام القضائية «الجنايات والتعازير» وتعدُّد درجات التقاضي وأثره في تعزيز العدالة. فيما تستعرض الجلسة الثانية التطورات التشريعية والتقنية في الأجهزة العدلية عبر 4 أوراق عمل، تتضمن نظام القضاء السعودي، ونظام ديوان المظالم، والعدالة الجنائية، وتطورات نظام الإجراءات الجزائية في المملكة، فضلاً عن استعراض تجارب الأجهزة العدلية في تقنية المعلومات.
وتلقي الجلسة الثالثة الضوء على محور المحاماة، وتقديم المساعدة القانونية، وتناقش 3 أوراق عمل حول هيئة المحامين، ودورها المأمول، والمساعدة القانونية المجانية وتحديات مهنة المحاماة.
وتتخلَّل الندوة مداخلات وأسئلة للحضور بشأن دور القضاء في حماية حقوق الإنسان.

محامو الدفاع يصرون على منع وسائل الإعلام

متهم في "خلية التجسس" للإعلاميين: "خلوكم وطنيين"!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 27 جماد ثانى 1437هـ - 5 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160405/Con20160405832767.htm

منصور الشهري (الرياض)

تهجم أحد عناصر خلية التجسس المرتبطة بالاستخبارات الإيرانية لفظيا على ممثلي وسائل الإعلام الحاضرين جلسة محاكمته في المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض أمس (الاثنين) بالقول لهم «خلوكم وطنيين».

وفيما أصر على تخصيص جزء من إفادته خلال الجلسة بالمطالبة بمنع حضور وسائل الإعلام لتغطية مجريات جلسات المحاكمة، رغم أن الأنظمة تتيح علنية جلسات المتورطين في القضايا الأمنية وقضايا الإرهاب أمام وسائل الإعلام، بادر المدعى عليه عقب نهاية الجلسة بمخاطبة الإعلاميين خلال مروره بالقرب من الموقع المخصص لهم بالقول «خليكم وطنيين».

وخصصت جلسة أمس لسماع دفوع المدعى عليهما الـ 27 و الـ 28، بحضور عدد من ذويهما ومندوب هيئة حقوق الإنسان.

كما حضر مع المدعى عليه الـ 27 وكيلان من ذويه ومحام جديد يرغب في توكيله للترافع عنه، فيما قدم أحد الوكلاء لرئيس الجلسة القضائية ورقة استلمها من المحامين الآخرين الذين سبق أن تم توكيلهم في الجلسات القادمة.

وحملت الورقة نفس طلبات المحامين السابقة، حيث فندها القاضي مبينا لهم أنه في ما يخص منع حضور وسائل الإعلام لجلسات المحاكمة فاذا وجد أي تجاوز من أحدهم في كشف هوية أي متهم فهناك إجراءات وأنظمة لمحاسبتهم. وبرر المدعى عليه الـ27 عدم إحضاره دفوعه عن التهم الموجهة ضده بعدم تمكنه من الالتقاء بمحاميه في موقع سجنه، ليرد عليه القاضي بأنه يجب التأكد عن مدى حضور من وكلتهم من المحامين لمقر السجن وإذا ثبت حضورهم ولم يمكنوا من الالتقاء بك فلكل حادث حديث، مشددا على أنه يجب الكتابة بذلك بشكل رسمي للمحكمة للتحقق ما إذا ثبت أن المحامين ذهبوا إلى السجن وفق المواعيد المحددة لهم ولم يتمكنوا من لقاء المتهم.

في المقابل لم يختلف المدعى عليه الـ 28 عن المتهم السابق بتقديمه نفس الشروط وطلبات المحامين المتغيبين عن الجلسات، مطالبا بتأجيل جلسته لعدم إحضاره دفوعه لعدم التقائه محاميه.

وأوضح رئيس الجلسة القضائية للمدعى عليهما بأن الجلسة القادمة ستكون الجلسة الأخيرة لهما لتقديم دفوعهما، وفي حال مواصلتهما في عدم تقديمهما للدفوع سيشرع ووفق ما كفل له النظام بمناقشة أدلة المدعي العام.

بدء إجراءات تسكين موظفي "حقوق الإنسان" بالكادر الجديد

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 27 جماد ثانى 1437هـ - 5 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/669773

علي العميري - مكة المكرمة

تبدأ اللجنة الثلاثية المشكلة من وزارتي المالية، والخدمة المدنية، بالإضافة إلى هيئة حقوق الإنسان، في إجراء الترتيبات اللازمة؛ لمعالجة أوضاع موظفي حقوق الإنسان الحاليين، وتسكينهم على الكادر الجديد؛ وذلك استنادا لموافقة خادم الحرمين الشريفين، على تعديل المادة الأولى من نظام الهيئة، الصادر عام 1425هـ. وطبقا لنصوص التعديلات الجديدة، تلتزم الهيئة بالتنسيق مع وزارتي المالية والخدمة المدنية فيما يخص اللوائح المالية والإدارية وإنشاء إدارات جديدة فيها.

يُشار إلى أن التعديلات الواردة بالمادة الأولى شملت ما يلي: «ترتبط الهيئة مباشرة بالملك، وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان، وتعزيزها»، فيما تم تعديل الفقرة الخامسة لتكون كالآتي: «إقرار اللوائح الإدارية، والمالية، وحقوق أعضاء مجلس الهيئة، والمتعاونين معها، ومزاياهم»، وتم أيضا تعديل الفقرة 17 من المادة ذاتها، لتكون: «إنشاء إدارات أخرى يرى المجلس ضرورة وجودها».

كما تم تعديل المادة الـ 15 لتصبح: «فيما عدا الرئيس ونائبه، يخضع موظفو الهيئة لنظام العمل، ونظام التأمينات الاجتماعية»، بالإضافة إلى تعديل المادة الـ 18 إلى: «ترفع الهيئة حسابها الختامي إلى الملك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية، للتوجيه فيما يراه بشأنه، وإحلال كلمة الملك محل عبارة رئيس مجلس الوزراء أينما وردت، في مواد النظام».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

لجنة ترفض توصية بتقديم بحوث ظاهرة انتشار الفكر التكفيري وسبل استئصاله

"الشورى" يشترط موافقة "الإفتاء" لتعيين اللجان الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 27 جماد ثانى 1437هـ - 5 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1143779

الرياض عبدالسلام البلوي

يصوت الشورى الأربعاء 6 رجب المقبل على إلزام البنوك والمؤسسات المالية بموافقة رئاسة الافتاء لتعيين أعضاء اللجان الشرعية فيها وتحديد معايير عملهم ونطاقه، حيث أكدت مصادر"الرياض" تبني لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بالمجلس توصية في هذا الشأن لحسام العنقري رئيس اللجنة المالية الذي طالب بدراسة إنشاء وحدة تنظيمية للرئاسة معنية بالرقابة الشرعية على البنوك والمؤسسات المصرفية والمالية، لكن اللجنة تبنت التوصية مع إعادة صياغتها كما تراجعت عن توصيتها الأولى على تقرير الرئاسة السنوي للعام 351436 التي دعت الشؤون البلدية إلى تخصيص أراضٍ مناسبة لبناء مقار لفروع الرئاسة في جميع مناطق المملكة.

حسم مقترح مدّ سنوات استحقاق الترقية للضباط ومناقشة استثمار المحميات.. الأسبوع المقبل

إلى ذلك، رفضت اللجنة توصية أخرى على تقرير الرئاسة السنوي لسلطان السلطان الذي طالب "الافتاء" بتقديم بحوث نوعية لدراسة ظاهرة انتشار الفكر التفكيري والمنحرف والسبل الشرعية لاستئصاله بما يخدم أمن البلاد، وتمسك السلطان بتوصيته ليكون الحسم للتصويت بعد سماع مبررات اللجنة القضائية في عدم قبولها، واقترح السلطان في توصية أخرى إشراك الرئاسة للمتخصصين في المجالات العلمية الطبية والطبيعية، ولم تحظ أيضاً بموافقة اللجنة.

من ناحية أخرى، أدرجت الأمانة العامة في الشورى على جدول أعمال جلسات الاثنين المقبل تقرير اللجنة الأمنية التي رفضت مقترحا لتعديل بعض مواد نظام الضباط نشرته "الرياض" قبل نحو شهرين المقدم من عضوي المجلس فوزي الحسون وحمد آل فهاد، بحيث تكون ترقية الملازم إلى الرتب التي تعلو رتبته مباشرةً بعد مرور مدة أربع سنوات على الأقل في رتبته، وإقالة الضابط من رتبة ملازم إلى رائد بقرار من القائد الأعلى للقوات العسكرية في حال مرور سنتين بعد استحقاقه للترقية لكن تقارير الكفاءة غير مرضية، وشمل التعديل المقترح إنهاء خدمات الضباط من رتبة رائد فما دون إذا أمضوا ضعف المدة المقررة للترقية ولم تتوافر شروطها، ويعامل بموجب النظام، إضافة إلى إحالة الضابط الموصى بترقيته من رتبة مقدم وعقيد وعميد إذا أمضى ضعف المدة المقررة إلى التقاعد بالرتبة التي تلي رتبتها وراتبها في حال عدم ترقيته أو بلوغه سن التقاعد في رتبته قبل ذلك، ونقل الضابط الطبيب ضمن الكادر الصحي إلى رتبة شرفية.

وتضمنت بنود جلسة المجلس الحادية والثلاثين التي ستعقد الأربعاء التقرير السنوي لهيئة الحياة الفطرية وتوصيات لجنة البيئة التي نشرتها "الرياض"، وطالبت بتمكين القطاع الخاص من الاستثمار في محميات الهيئة السعودية للحياة الفطرية، وفتح المجال أمامه لتطوير وتنمية السياحية البيئة في 16 محمية تحميها الهيئة من خلال المراقبة الجوية والأرضية، تماشياً مع توجه الدولة بتخصيص بعض القطاعات.

من بينها البصمة والاستعلام عن سجل المواطن أو المقيم وأوامر التبليغ والمنع من السفر والقبض

"العدل" تطور خدمات الربط الإلكتروني مع "الداخلية" لتسريع إنفاذ القرارات القضائية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 27 جماد ثانى 1437هـ - 5 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1143782

الرياض - مبارك العكاش

أطلقت وزارة العدل وضمن برنامج الربط الإلكتروني مع وزارة الداخلية ممثلة بمركز المعلومات الوطني عدة خدمات شملت الاستعلام عن سجل المواطن أو المقيم، إضافة إلى خدمات إصدار أوامر التبليغ، المنع من السفر، إيقاف الخدمات، وكذلك إلغاؤها عند انتهاء التنفيذ؛ وذلك بهدف تسريع الانجاز والارتقاء بجودة الخدمات القضائية كافة والتنفيذ على وجه الخصوص.

وأكدت الإدارة العامة لتقنية المعلومات أن خدمة التحقق من البصمة مع مركز المعلومات الوطني تتيح التعرف على هوية المستفيدين منعاً لانتحال الشخصية، خصوصاً فيما يخص النساء ورفع الحرج عنهن بإلغاء المعرفين، في حين تتيح خدمة الاستعلام عن سجل "المواطن أو المقيم"، الحصول على بيانات الاسم كاملا من واقع سجلات الداخلية، إضافة إلى خدمة "يقبض عليه"، التي تمكن القاضي من إدراج هذا الإجراء على سجل الشخص في حال مماطلته في التنفيذ.

وتهدف وزارة العدل بربط خدمات محاكم ودوائر التنفيذ، بمركز المعلومات الوطني تمكين القضاة من سرعة إنفاذ القرارات القضائية ذات الصلة بوزارة الداخلية.

وأشارت الإدارة إلى أن نظام الربط يتيح لموظفي الدائرة المختصة إدخال "أوامر التبليغ، المنع من السفر، وإيقاف الخدمات"، على أن يقوم القاضي بمراجعتها، وتعديلها واعتماد القرار القضائي، ثم إرسال البيانات إلكترونياً إلى وزارة الداخلية لإجراء ما تضمنه القرار مباشرة من خلال بيانات المنفذ ضده المتوفرة في سجله بمركز المعلومات الوطني.

وبينت أن الخدمة تتيح أيضاً التبليغ في حال عدم معرفة عنوان المنفذ ضده من خلال استيراد النظام لبياناته عقب إصدار القاضي قرار التبليغ، لافتة إلى أنه يمكن للقاضي رفع التبليغ وأمر المنع من السفر، وأمر إيقاف الخدمات وكذلك رفع القرار الصادر حسب المادة 46، في حال سداد المنفذ ضده ما عليه، وذلك من خلال إجراءات سهلة وميسرة.

وأكدت الإدارة العامة لتقنية المعلومات أن عملية الربط الالكتروني مع مركز المعلومات الوطني أسهمت في تطوير الخدمات المقدمة للمستفيدين وتيسيرها، وتقليل الحاجة إلى وجود معرفين وشهود والحد من عمليات تزوير الوثائق الثبوتية، فضلاً عن الإسهام بشكل فاعل في تسريع إجراءات إنفاذ القرارات وتحقيق العدالة بآليات تقنية مبتكرة ومتميزة.

د. الشهري يؤكد ل "الرياض" وجود تخبطات يعيشها المدربون من الاستشاريين

ورقه علمية: أطباء الأسرة لا يتجاوزون2٪ في المملكة.. والمؤشر خطير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 27 جماد ثانى 1437هـ - 5 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1143801

جدة - أحمد الهلالي

كشفت ورقة علمية قدمت في المؤتمر العلمي الثاني عشر للجمعية السعودية لطب الأسرة والمجتمع في المنطقة الشرقية الأسبوع الماضي عن عدد من الأسباب أدت لحدوث قصور ومشكلات في قطاع الرعاية الصحية في المملكة.

وأكدت أن نسبة أطباء الأسرة في السعودية لا تزيد عن 2 في المئة، معتبرة ذلك مؤشراً خطيراً، ومؤلماً، ويحتاج إلى تدخل من جميع الجهات وعلى أعلى مستوى لمتخذي القرار.

وقال د. عبدالسلام الشهري مقدم الورقة العلمية رئيس لجنة الامتحانات لطب الأسرة بالهيئة السعودية للتخصصات الصحية ل"الرياض"، إن تبنى الجمعية السعودية لطب الأسرة، والمجتمع لهذا المؤتمر، وبشعار "طب الأسرة الحل الأمثل" خطوة رئيسة نحو التصحيح، واتخاذ ما يلزم لتجاوز هذا القصور، ولا سيما في وجود ومشاركة الخبراء، ومجموعة من المختصين.

وكشف عن حالة من التخبطات التي يعيشها المدربون من استشاري طب الأسرة، وذلك بسبب تعدد المراجع الإدارية لهم، وعدم وجود جهة مختصة لتطوير مهارات التدريب لهم، وتقييم أدائهم، وضمان استمرارية عطائهم، ولا سيما بعد أن أظهرت الدراسات أن 80 في المئة من المدربين لا يعطون للتدريب أكثر من 20 في المئة من وقتهم بسبب التزاماتهم الوظيفية المختلفة، ومشاركاتهم بلجان العمل المختلفة، وكل ذلك بالرغم من عددهم المحدود والقليل جدا.

وشدد على أن عددا من العوائق والصعوبات التي تزيد من حجم المشكلة، عدم الإلمام الكامل بمفهوم طب الأسرة في حقيقته سواء بين الأطباء من التخصصات الأخرى، أو بعض أصحاب القرار، أو المجتمع، وتعدد الجهات صاحبة القرار في مجال التدريب للدراسات العليا لطب الأسرة، مثل الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، أو القطاعات الصحية المختلفة أو الجامعات، ويكفي توجيه مسؤول واحد في أي من هذه الجهات لإجهاض كل الجهود المبذولة في هذا الاتجاه.

وأوضح أن أبرز العوائق أيضاً هو عدم مقدرة كليات الطب على تقديم مساهمة حقيقية لخدمة هذا الاحتياج، على الرغم من وجود أكثر من 26 كلية طب، مشيراً إلى أنه لا يوجد دراسات عليا لطب الأسرة إلا في جامعتين فقط، وهي جامعة الدمام وجامعة الملك سعود، بل ان بعض الكليات لا يوجد بها أطباء أسرة ضمن الكادر التعليمي بها، إضافة إلى غياب الجهة المتخصصة والتي ترعى تخصص طب الأسرة.

وقدم الشهري عددا من المقترحات لحل تلك المشكلات، ابرزها العمل على إنشاء الكلية الملكية لطب الأسرة ليسهم في إيجاد مرجعية علمية أكاديمية معتبرة لتخصص طب الأسرة، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مستوى تقديم الرعاية الصحية، وضمان وضع خطة عمل منهجية ومتابعة تنفيذها، ومرجعية علمية أكاديمية للمدربين لضمان جودة الأداء ومنحهم الوقت الكافي في التدريب، وتقييم أدائهم بما يضمن تطوير العلمية التدريبية، إضافة إلى تكليف فريق عمل متخصص لوضع خطة استراتيجية مفصلة، ومحددة المهام في المدد الزمنية المناسبة، على أن تتم مشاركة، ودعم الجهات العليا وأصحاب القرار، والتواصل الفعال مع الإعلام المهني الاحترافي، والاستفادة من النجاحات الكبيرة للإعلام في تشكيل الرأي العام، ودعم التوجهات الإدارية التي تخدم التنمية، والتطوير في مستوى الخدمات المقدمة، والعمل على تطوير

مساهمات كليات الطب في الجامعات السعودية، والعمل على الخروج بوثيقة التزام لكليات الطب نحو المساهمة في تأهيل مستويات مختلفة من الأطباء في تخصص طب الأسرة وتخصصاته الدقيقة.

مجلس الوزراء: مجازر الأسد تؤكد إصراره على إفشال حل الأزمة بسوريا

المملكة تتبرع بـ10 ملايين دولار لإنشاء مركز متخصص لمكافحة الإرهاب النووي

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 27 جماد ثانى 1437هـ - 5 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/669778

واس – الرياض

شدد مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود على دعم المملكة لكل ما فيه تحقيق الأمن والاستقرار العالمي، مشيرًا إلى إعلان المملكة عن تبرعها بمبلغ 10 ملايين دولار لإنشاء مركز متخصص لمكافحة الإرهاب النووي في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، والتبرع بمبلغ 500 ألف يورو لمشروع تحديث معامل الوكالة في سايبرزدورف.

وجدد المجلس إدانة المملكة وبشدة للمجزرة البشعة التي ارتكبتها قوات بشار الأسد على منطقة دير العصافير في الغوطة الشرقية لدمشق، وما أدت إليه من مقتل العشرات معظمهم من الأطفال والنساء، مبينًا أن هذه المجزرة تؤكد استمرار بشار الأسد في جرائمه ضد الشعب السوري وانتهاكه لوقف الأعمال العدائية، والإصرار على إفشال كل الجهود الدولية القائمة لحل الأزمة السورية سياسيًا، كما جدد المجلس في هذا السياق تأكيد المملكة على ضرورة تحمل الدول خاصة المتقدمة منها مسؤوليتها الدولية في رفع المعاناة عن الشعب السوري.

وكان الملك سلمان ترأس الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على المباحثات الرسمية مع دولة رئيس وزراء جمهورية الهند ناريندرا مودي، مؤكدًا أن المباحثات وما جرى خلالها من توقيع اتفاقات وبرامج تعاون يجسد عمق العلاقات بين البلدين والشعبين الصديقين وتطلعهما إلى تعزيزها وتنميتها في الجوانب كافة، لاسيما التعاون في المجالات التجارية والاستثمارية والطاقة والتقنية وزيادة التبادل التجاري سعيًا إلى تحقيق الشراكة الإستراتيجية بين البلدين بما يخدم المصالح المشتركة.

كما أطلع -أيده الله- المجلس على مضمون الرسالة الخطية التي تسلمها من أخيه جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية، والرسالة الشفوية التي تلقاها من أخيه فخامة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ونتائج استقباله لوفد الكونجرس الأمريكي برئاسة السيناتور ليندسي غراهام، ووفد مجموعة الشرق الأوسط عن حزب المحافظين البريطاني برئاسة النائب آلن دانكن.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء نوه بالبيان المشترك الصادر عقب زيارة دولة رئيس وزراء الهند للمملكة وما تضمنه من تأكيد على أهمية مواصلة توطيد العلاقات الاستراتيجية الثنائية في إطار مسؤوليتهما تجاه تعزيز السلام والاستقرار والأمن في المنطقة والعالم، وما عبر عنه البيان من تقدير للتحول الذي تكلل بالنجاح في العلاقات الثنائية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمن والدفاع والقوى العاملة والتواصل بين الشعبين في السنوات الأخيرة.

واستعرض مجلس الوزراء تطورات الأوضاع عربيًا وإقليميًا ودوليًا، مشددًا على المواقف الثابتة للمملكة تجاه عدد من الأحداث ودعمها لكل ما فيه تحقيق الأمن والاستقرار العالمي، مشيرًا إلى إعلان المملكة عن تبرعها بمبلغ عشرة ملايين

دولار لإنشاء مركز متخصص لمكافحة الإرهاب النووي في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، والتبرع بمبلغ خمسمائة ألف يورو لمشروع تحديث معامل الوكالة في سايبرزدورف، انطلاقًا من دعمها للقرارات الدولية ذات الصلة بالأمن النووي وما توليه من اهتمام خاص بمسألة تطوير البنية التحتية للأمن النووي، ونوه المجلس في هذا السياق بالبيان الختامي الصادر عن الدول المشاركة في قمة الأمن النووي الرابعة في واشنطن، وما تضمنه من تأكيد على الالتزام بنزع السلاح النووي، والحد من انتشاره، والتأكيد على الاستخدام السلمي للطاقة النووية والالتزام بمنع وصول الأسلحة النووية إلى أيدي المتطرفين، وأهمية تبادل المعلومات والتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب النووي والإشعاعي.

وبين أن مجلس الوزراء جدد إدانة المملكة وبشدة للمجزرة البشعة التي ارتكبتها قوات بشار الأسد على منطقة دير العصافير في الغوطة الشرقية لدمشق، وما أدت إليه من مقتل العشرات معظمهم من الأطفال والنساء، مبينًا أن هذه المجزرة تؤكد استمرار بشار الأسد في جرائمه ضد الشعب السوري وانتهاكه لوقف الأعمال العدائية، والإصرار على إفشال كل الجهود الدولية القائمة لحل الأزمة السورية سياسيًا، كما جدد المجلس في هذا السياق تأكيد المملكة على ضرورة تحمل الدول خاصة المتقدمة منها مسؤوليتها الدولية في رفع المعاناة عن الشعب السوري.

وفي الشأن المحلي أكد مجلس الوزراء أن تتويج الفائزين في المسابقة المحلية على جائزة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز لحفظ القرآن الكريم وتلاوته وتفسيره للبنين والبنات في دورتها الثامنة عشرة يجسد ما يوليه -رعاه الله- من اهتمام بكتاب الله الكريم وحفظته، وضرورة أن يتحلى أبناء الوطن بآداب القرآن وسيرة النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم.

واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة ومن بينها مشروع مذكرة تفاهم في مجال الشؤون الإسلامية والأوقاف بين وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية ومجلس شورى المفتين لروسيا والإدارة الدينية المركزية لمسلمي روسيا الاتحادية، ووجه مجلس الوزراء معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد باستكمال التباحث في شأن مشروع المذكرة المشار إليه والتوقيع عليه.

كما اطلع مجلس الوزراء على اقتراح وزير الصحة إطلاق برنامج وطني شامل لتعزيز السلامة في المرافق الطبية، وقد أحاط المجلس علمًا بما تضمنه البرنامج الوطني المشار إليه ووجه حياله بما رآه.

وأفاد الدكتور عادل بن زيد الطريفي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها.

أمير الباحة يناقش جهود توطين الوظائف وتشغيل الشباب

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 27 جماد ثانى 1437هـ - 5 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/669807

عبدالرحمن أبورياح ـ الباحة

ناقش صاحب السمو الملكي الأمير مشاري بن سعود بن عبدالعزيز، أمير منطقة الباحة، جهود توطين الوظائف وإتاحة الفرصة للشباب؛ من أجل الانخراط في الأعمال التجارية، وذلك خلال رئاسته أمس، اجتماعا موسعا مع مديري الإدارات الحكومية بالمنطقة. واطلع سموه خلال الاجتماع، على التقارير السابقة للجنة المكلفة بدراسة أوضاع الأسواق والمحلات التجارية، كما تم اطلع على عدد من نتائج الجولات الميدانية، على مستوى المنطقة، ومحافظاتها؛ والهادفة إلى توطين الوظائف لأبناء الوطن والحد من المخالفين.

وحث سموه على ضرورة تكثيف الجولات الميدانية، للجنة توطين الوظائف، لتشمل مختلف المحلات التجارية، والعمل على إتاحة الفرص لشباب الوطن، في مجالات العمل المختلفة، داعيا إلى بذل الجهود في إعداد برامج توفر المهن للشباب، وتدربهم على العمل، خاصة في المحلات التجارية والأسواق.

وطالب سموه الجهات الحكومية ببذل الجهود والتفاني في العمل؛ لخدمة المنطقة، مشيرا إلى أهمية استمرار المتابعة والحرص على الأعمال، والأهداف؛ الرامية لإتاحة الفرصة للمواطن للعمل في المحلات والاستفادة منها.

حضر الاجتماع مدير شرطة المنطقة اللواء علي بن محمد آل هادي، ووكيل أمانة المنطقة، المهندس خالد الصايغ، ورئيس لجنة التوطين بالإمارة، إبراهيم الشمراني، وعدد من المسؤولين بالقطاع الخاص.

رغم دفاع "أبوطالب" عن نظام المسؤولية الاجتماعية

قانونيون يرفضون شرعنة العمل التطوعي.. و"الشورى" يتراجع

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 27 جماد ثانى 1437هـ - 5 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160405/Con20160405832756.htm

«عكاظ» (الرياض)
علمت «عكاظ» من مصادر موثوقة، أن إحدى لجان مجلس الشورى رفضت إقرار نظام الهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية المقدم من عضو المجلس الدكتورة زينب أبوطالب، وذلك بعد حصول مشروع النظام على ملاءمته للدراسة.
ويأتي الرفض بعد أن عاد النظام للجنة التي رأت استشارة لجنة من المحامين من منطلق أنه تطوعي، ولا يحتاج إلى قانون يفقده روح العمل التطوعي، وأن ليس بالإمكان إلزام الشركات على القيام بمسؤوليتها الاجتماعية، وإنما يعود ذلك إلى الرغبة في دعم الأعمال التطوعية دون إجبار. وتشير ذات المصادر إلى أن اللجنة استضافت مندوبين أقروا بأهمية نظام المسؤولية الاجتماعية، لتأتي مرحلة عرض النظام على قانونيين جاء رأيهم مختلفا تماما، إذ يرون أن شرعنة العمل التطوعي تفقده أهميته، وهو ما يجهض مشروع عضو المجلس الدكتورة زينب أبوطالب، التي ترى أن التحول الوطني يتطلب شراكة رجال الأعمال والبنوك والشركات في التنمية الاقتصادية، وأن مشروع نظامها المقترح يسعى لتفعيل الجزء المعطل من التنمية الوطنية والمتمثل في تنظيم مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية.
وتشير أبوطالب في دفاعها عن مشروعها إلى أن الدولة ليست مسؤولة عن كل أشكال التنمية، وأن هذا تفكير خاطئ، وذهبت إلى أن ما دفعها لتقديم المشروع هو حماس تجار ورجال الأعمال في الربح فقط دون التفكير مطلقا في الإسهام في تطوير البيئة التي تحقق لهم الربح وتدار فيها أسهم شركاتهم، وإدراكها أن على القطاع الخاص أن يكون شريكا فاعلا في التنمية، من منطلق ما يحظى به من امتيازات لا تتوافر لغيرها في كثير من دول العالم.

نقاط للحد من العنف في المدارس الأهلية10

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 27 جماد ثانى 1437هـ - 5 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160405/Con20160405832902.htm

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)
حددت ورقة عمل قدمت في افتتاح ملتقى الإشراف التربوي الخامس للمدارس الأهلية في منطقة مكة المكرمة الذي افتتحه مدير تعليم المنطقة محمد الحارثي أمس (الاثنين) عشر نقاط للحد من العنف بين الطلاب في المدارس الأهلية بمختلف مراحلها.

وبين مشرف التدريب بالمدارس الأهلية الدكتور محمد عياش، أن الملتقى ناقش تجربة المدارس في الوقاية من العنف. ولفت إلى أنه يتعين تنفيذ النقاط العشر للحد من العنف وهي؛ إجراء اختبارات القبول والمقابلة الشخصية للطلاب المتقدمين، إبداء التقدير للطالب، تجنب التعليقات الانتقادية من قبل المعلمين، إظهار مواهب الطلاب، توزيع المجموعات المتكافئة، التنبؤ بالنجاح والسلوكيات الحسنة، الحصول على دعم من أطراف أخرى، توضيح العواقب، العصف الذهني مع الأقران، وتطبيق قائمة السلوكيات (لائحة السلوك) التي اعتمدتها وزارة التعليم.
فيما أوصى الملتقى بخطة العلاج للوقاية من العنف، دراسة الظواهر السلوكية، اختبارات الكشف الأولية، العلاج الجمعي، العلاج الفردي، التوعوية، إنذارات وتعهدات على الطلاب المشتركين في العنف، تنفيذ برامج إعلامية توعوية، إشراك أولياء الأمور في حالة وجود العنف، والتعرف على الطلاب أصحاب المشكلات وسماتهم الشخصية من خلال المقابلة والملاحظة.

4 جهات حكومية تعد برنامجا لسد الفجوة بين الأسرة والتعليم

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 27 جماد ثانى 1437هـ - 5 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=258711&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي
كشف أستاذ السياسات التربوية الدكتور فهد السلطان في ورقة عمل قدمها لجلسات ملتقى "الواقع الفعلي لإشراك الأسرة في التعليم"، عن إعداد برنامج وطني لإشراك الأسرة في العملية التربوية والتعليمية، وسد الفجوة بين الأسرة والمنظومة التعليمية، وتمكين الأسرة من غرس القيم الإسلامية وقيم العمل، وبناء الهوية الوطنية بما يحقق مفهوم الأسرة المعرفي، وذلك بالشراكة مع وزارة التعليم ومركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ووزارتي العمل والشؤون الاجتماعية.
وذكر السلطان أن المشروع يهدف إلى إشراك المجتمع بمختلف شرائحه في التوصل إلى رؤية حول آليات تفعيل دور الأسرة في العملية التربوية والتعليمية، والتعرف على المعوقات والمحفزات التي تؤثر على الأسرة في المجال التربوي والتعليمي، واقتراح آليات لتفعيل دور الأسرة في العملية التربوية والتعليمية، وتشخيص واقع العلاقة والتواصل بين الأسرة والمدرسة.
تكامل الأسرة والمدرسة
أكد وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى أن المدرسة لا يمكن أن تعمل بمعزل عن الأسرة، لأنها المحضن الأول للطفل ونواة المجتمع، ولا بد من تحقيق التكامل ومقاربة الفجوة بينهما، لدعم كافة الجهود الرامية لتطوير التعليم وتجويده وفق رؤية تتضح فيها الأدوار والمؤسسات، معتبرا أن للمدرسة دورا كبيرا في بناء شخصية الطفل، واكتسابه المعارف والمهارات اللازمة ليكون مواطنا صالحا يسهم في بناء مجتمعه.
جاء ذلك خلال كلمته، في افتتاح اللقاء العلمي السنوي الأول لملتقى الشراكة بين المدرسة والأسرة والمجتمع، الذي تنظمه وزارة التعليم بالتعاون مع الشريك الإستراتيجي، شركة تطوير التعليم القابضة، برعاية وحضور أمير منطقة الرياض الأمير فيصل بن بندر. وشدد العيسى على أهمية تكامل الأدوار بين الأسرة والمدرسة من خلال إقامة شراكة مبنية على أسس علمية منظمة ومستدامة، وهو ما دعا وزارة التعليم إلى التخطيط والإعداد لمبادرة شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع التي تعتبر أحد المدخلات الرئيسية في عملية إصلاح التعليم وتطويره، فضلا عن كونه مطلبا وطنيا لمواجهة التحديات والتطورات العلمية الراهنة. كما أكد الوزير أهمية الشراكة مع الجهات المعنية بالتنفيذ للإسهام في رفع قيمة التعليم ومستوى أداء النظام التعليمي، وتحسين مردود العملية التعليمية، وإيجاد فرص للاتصال المباشر، والتعرف على أبرز الأساليب والممارسات التربوية والمشكلات ومعالجتها.
مبادرة التحول الوطني

كشفت وكيل وزارة التعليم الدكتورة هيا العواد عن تولي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد القصبي اللجان العاملة على إعداد البرنامج الوطني لإشراك الأسرة في العملية التربوية والتعليمية، إلى أن رفعت كمبادرة من مبادرات التحول الوطني، وتقديرها نسبة الأسر التي لديها أبناء وبنات في مدارس التعليم العام بنحو 83 % من مجموع الأسر الكلي في المملكة.

واستعرضت الدكتورة العواد العديد من الجوانب التي تحتم العمل على شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع، ومن ذلك وجود أكثر من 5 ملايين طالب وطالبة، ومليونين ونصف المليون ولي أمر تقريبا حسب المسجل في سجلات الوزارة. وشددت على أهمية هذه المبادرة التي عملت عليها وزارة التعليم منذ عامين لتحقيق شراكة مستدامة وفاعلة، حيث تضمنت خطة العمل عليها عددا من الإجراءات من أهمها هذا اللقاء العلمي بما فيها من خبرات عالمية، وكذلك الانتهاء من تطوير الأدلة التنظيمية لمدارس التعليم العام وللحضانة ورياض الأطفال وغيرها.

دوافع مشاركة الوالدين

قدمت البروفيسور نضال شعبان الأحمد ورقة عمل عن مشاركة الوالدين، بغض النظر عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي ومستوى الوالدين التعليمي، مستعرضة دوافع مشاركة الوالدين مع المدرسة عندما يفهمان أهمية مشاركتهما وشعورهما بالقدرة على المساهمة في إشباع حاجة الأبناء من خلال مشاركتهما للمدرسة وتشجيعهما الأبناء على التعلم، ووضع توقعات عالية مع الانخراط في تعليم أطفالهما في البيت والمدرسة، مما سيؤدي إلى الحصول على درجات أعلى في الاختبارات، وتقليل الغياب، وإكمال الواجبات المنزلية، والتخرج والالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي، وارتفاع معنويات المعلمين والرضا الوظيفي مع مزيد من الاحترام لمهنة التدريس، وتحسين التواصل بين أولياء الأمور والمعلمين ومديري المدارس. كما استعرضت المعايير الوطنية لشراكة الأسرة والمدرسة، مبينة مكونات الشراكة الفاعلة التي تبنى على البرامج والمبادرات بناء على علاقات قائمة على الثقة والاحترام بين العاملين في المدرسة والأسرة وأفراد المجتمع.

رفع مستوى الوعي

قدمت منسقة تطوير خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية رنا طيبة، ورقة عن التكامل بين الأسرة والمجتمع المدرسي والارتباط بين دور الأسرة ودور المدرسة. واستعرضت بعض المواثيق الدولية لأخلاقيات المهنة حول مسؤولية المدرسة تجاه الأسرة. وقدمت طيبة ملخصا لبعض ما يحققه التعاون بين البيت والمدرسة كرسم سياسة تربوية موحدة للتعامل مع الطلاب، والتعاون في علاج مشكلات الطالب، ورفع مستوى الأداء، وتحقيق مردود العملية التربوية، ورفع مستوى الوعي التربوي.

وعددت طيبة الاحتياجات النفسية لدى الأطفال كالتقبل والاحترام والتقدير والأمن النفسي وإشباع جوانب الحب والحنان وغيرها من أهم الأمور.

معايير التعلم المبكر

تناول الدكتور محمد الزغيبي من شركة تطوير للخدمات التعليمية معايير التعلم النمائية (تعزيز الاتساق بين البيت والمدرسة والمجتمع)، والتي أوضحت معايير التعلم المبكر لسن ما قبل 3 سنوات وحتى 6 سنوات، متمثلة فيما يتوقع أن يتعلمه الطفل في كل مستوى من عمره، ويكون قادرا على فعله. وأشار إلى أن ذلك يأتي بالتعاون مع الجمعية الوطنية لتعليم الأطفال الصغار(NAEYC) التي تستهدف تعليم الطفل في مدرسته أو في بيته أو أي محضن تربوي. وبين الزغيبي أن المشروع يتكون من بناء القدرات والمعايير، وكيفية استفادة الأسرة من تلك المعايير، إضافة إلى معرفة خطط المدرسة وفق المعايير التي تعزز جهد المدرسة مع تبادل الأدوار مع المدرسة.

إيجابية العلاقة

شارك الدكتور صالح الشمراني من هيئة تقويم التعليم العام بورقة حول التعلم ودور الأسرة في تحقيقه (نظرة من واقع نتائج الدراسات التقويمية) استعرض فيها النموذج التكاملي لتقويم التعليم العام، مشيرا إلى أهمية حضور أولياء الأمور لاجتماعات المدرسة وأنشطتها. وأوضح أن الأهم من ذلك توقعاتهم لأداء الأبناء في المدرسة والتحدث معهم بشأن التعلم والأنشطة المدرسية وتطوير عادات القراءة لديهم، مؤكدا أن إشراك أولياء الأمور في التعاون مع المدرسة سيزيد الدافعية لدى الأبناء، ويقلل المشكلات السلوكية، وينمي جوانب الشخصية الاجتماعية والانفعالية، وأن العلاقة الإيجابية بين المعلم والوالدين ستحسن من تعلم الطالب وتزيد فرص نجاحه.

خلل بوظائف النساء الصحية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 27 جماد ثانى 1437هـ - 5 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=258716&CategoryID=5

الدمام: زينة علي 05-04-2016 AM 1:37

في الوقت الذي طرحت وزارة الخدمة المدنية التقديم على الوظائف الصحية على فترة للرجال وأخرى للنساء، إلا أن أكثر من نصف تلك الوظائف لا تزال شاغرة على الرغم من كثافة المتقدمين. وأظهرت بيانات الوظائف المعلنة أخيرا، أنه أكثر من 54% منها شاغرة بواقع 1510 وظائف متبقية من أصل 2772 مجمل الوظائف المطروحة.

1510 وظائف متبقية

أشارت بيانات وزارة الخدمة المدنية، أن نسبة تغطية إعلان الوظائف المطروحة للرجال بنحو 40%، فيما تبقى نحو 60% منها، وشغلت النساء نحو 51%، فيما تبقى 49% من تلك الوظائف، فيما لا تزال 1510 وظائف شاغرة.

وسجل تخصصي صحي وأخصائي أعلى الوظائف المتبقية في الجانبين الرجالي والنسائي، حيث لا تزال 163 وظيفة طبيب مقيم متبقية من أصل 578 وظيفة مطروحة للرجال، في حين لا تزال نصف وظائف الطبيب المطروحة للنساء متبقية بواقع 242 وظيفة من أصل 385 وظيفة مطروحة لم تشغل حتى الآن.

وحالت الرغبات المكانية عن إشغال نحو ثلاثة أرباع وظائف الأخصائيين الصحيين، والتي أعلنت الوزارة عن الحاجة إلى 1463 وظيفة لأخصائيين صحيين تبقى منها 1097، أي ما يعادل نحو 75% من الوظائف، بواقع 489 من الوظائف الرجالية و608 للنسائية.

أسباب شح المتقدمين

كشفت الوزارة في بياناتها عن أسباب عدم إشغال الوظائف المتبقية محددة أسباب رئيسة وراء بقاء أكثر من نصف الوظائف شاغرة، منها: مقار الوظائف ليست في المدن الرئيسة، حققت الوزارة الرغبة الأولى للمتقدمين، وجود مناطق لم يتقدم عليها أحد كأخصائي بصريات، صحة فم وأسنان، أخصائي تخدير، إضافة أنه لم تكن وظائف أخصائي صحي للنساء ضمن الرغبات المطلوبة للمتقدمات، وتم تحقيق رغباتهن بناء على نقاطهن، مشيرة إلى أن أسباب كثافة التقديم على بعض الوظائف المطروحة، راجع إلى: قلة الاحتياج الوارد من الجهات الحكومية للخدمة المدنية، وكثافة مخرجات عدد من التخصصات كطب الأسنان بالنسبة للاحتياج.

تزايد أعداد المتقدمات

كشفت إحصائية المتقدمين للوظائف الصحية للنساء، بأن عدد المتقدمات لبعض الوظائف يزيد عن عدد الوظائف الشاغرة بنحو 10 أضعاف، ما يدل على تفاوت بين عدد التخصصات المطروحة وتخصصات الخريجات، إذ إن تخصص طبيب الأسنان للنساء تقدمت له نحو 310 خريجة، فيما كان عدد الوظائف الشاغرة 24 وظيفة فقط، إضافة إلى تقدم نحو 522 خريجة على وظيفة فني، بالرغم لم تتجاوز الوظائف المطروحة 37 وظيفة.

تضييق سكني جديد

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 27 جماد ثانى 1437هـ - 5 ابريل 2016م
http://www.alyaum.com/article/4129490

خالد الشريدة

بطء المعالجات السكنية يتجه مباشرة إلى وزارة الإسكان المعنية بتوفير المنتجات والوحدات السكنية، وإذا لم تتوفر حلول سكنية بصورة سلسة فمن المؤكد أن الخلل فيها، ليس الصندوق العقاري أو أي جهة أخرى ذات صلة بالنشاط السكني؛ لأنها صاحبة القرار الذي يتقدم على أي معطيات تتعلق بالمجريات السكنية، ولذلك فهي مطالبة بتسريع إيقاع تنفيذ المشاريع؛ لأن هناك وقتا ثمينا تم هدره في التخطيط والدراسات والإجراءات دون تحقق نتيجة ثمينة على أرض الواقع.

في الأخبار أن الوزارة تعتزم إسقاط طلب أي مواطن قامت زوجته أو ابنته بشراء عقار ممول من صندوق التنمية العقاري، وحلت محل المقترض الأساسي، وسيتم الإسقاط بشرط أن تكون الزوجة أو الابنة مضافة مع المواطن في طلب الدعم الإسكاني القائم.

وبرّرت الوزارة إسقاط طلب الدعم السكني للمواطن باعتبار أن نظامها ونظام استحقاق الدعم السكني يمنع التقديم على الدعم السكني ويسقطه في حال أن أحد أفراد الأسرة قد استفاد من القروض أو المنتجات السكنية، فيما سبق أن وافق صندوق التنمية العقاري مؤخرا على السماح للمرأة السعودية بشراء العقار الممول من الصندوق بحيث تحل محل المقترض الأصلي وفقاً للضوابط والإجراءات المتبعة بالصندوق.

وفي المحصلة، إن هذا الاتجاه ليس مناسبا، وكان بالإمكان دراسته من زاوية أخرى بأن تكون الأولوية لكل من لم يحصل على قرض ولا يملك مسكنا، ثم يأتي هؤلاء بعدهم، لسبب بسيط وهو قراءة المستقبل بأن يحصل كل مواطن على مسكنه، وليس طبيعيا أن يحشر الجميع في منزل المواطن، الأب أو الزوج، فيما يمكن أن تسعى الوزارة الى توفير المسكن لكل شخص يمكنه أن يتعامل مع قروض الصندوق دون إبعاد من أحقية مساكن الوزارة، وينطلق في المستقبل وهو لا يحمل هم السكن أو الدخول مجددا في دوامة طلب الحصول على سكنه، ويمكن أن يحصل عليه أو لا يحصل عليه.

يفترض أن ترتكز خطط الوزارة في توفير المساكن على حصول كل مواطن راشد وفي سن الزواج أو متزوج على سكن لعائلته، وليس الرجوع الى حلول تضيق نطاق نشاطها لتصرح بأنها أنشأت مشاريع وحسب، فالفكرة النهائية والأساسية هي أن يتحقق حلم المسكن لكل مواطن، وهذه المهمة الحاسمة للوزارة، وقد توفرت لها الموارد المالية والأراضي فضلا عن جهودها في التنسيق مع المطورين العقاريين لإنشاء مشاريع تتوافق مع القدرات الشرائية للمواطنين، وبالتالي ليس هناك ما يعيق انتشار المساكن، رأسيا وأفقيا، إلا التخطيط السليم لكيفية تنفيذ المشاريع بدقة واتقان وسرعة في ظل النمو السكاني الكبير والحاجة المتزايد للسكن.

نأمل ألا تقدم الوزارة على تلك الخطوة بإسقاط مواطنين من الدعم وأحقية المسكن لأن الزوجة أو الابنة حصلت على تمويل من الصندوق العقاري، وإنما تأجيل فرص حصولهم على المسكن بإعطاء الأولوية لغيرهم ممن لم يمتلكوا أو يحصلوا على تمويل، لأن الإسقاط ينطوي على تضييق رغم المبررات التي ساقتها الوزارة، ولا تبدو منطقية أو مقنعة أبدا، فدائما هناك حلول أفضل ويمكن العمل بها من أجل راحة المواطنين وتحقيق أحلامهم وليس تحويلها إلى كوابيس مرعبة وقلق على المستقبل.

ثقافتنا عن العمل

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 27 جماد ثانى 1437هـ - 5 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/669842

أحمد أسعد خليل

لا زلنا في موضوع ثقافتنا عن العمل لما لهذا الموضوع من أهمية على الإنتاجية والدور الهام في بناء الوطن وخدمة المجتمع، وأريد الاستعارة من خصائص الثقافة اليابانية الناجحة عن العمل وأساسياتها التي تعتمد على العمل الجماعي والاهتمام المفرط بالمجموعة وليس بالأفراد، وتقديس العمل بالكفاءة، واتخاذ القرارات المبنية على المصلحة العامة، فإذا قمنا بتحليلها أكثر لوجدنا التالي: لدى الياباني حس كبير بالانتماء المؤسسي والولاء، فهو جزء لا يتجزأ من منظومة المؤسسة التي يعمل فيها، والتي تؤمن له الوظيفة مدى الحياة حتى يبلغ مرحلة التقاعد، وخلال هذه الفترة الطويلة لا تخالجه أي رغبة في الرحيل عنها إلى مؤسسة أخرى، لأنه يعتبر ذلك خيانة عظمى.. ولقد أدرك اليابانيون تلك العناوين العريضة في النشاط فكانت النتيجة قصة حضارة لبلادهم، وسيرة نجاح لشعبهم، لقد اهتم الكثير من المحللين الاقتصاديين بما حققته اليابان من نجاحات في ميادين عديدة، فعلى سبيل المثال هناك أكثر من 128 شركة يابانية من بين أكبر 500 شركة عملاقة على مستوى العالم، وتمتلك اليابان أكبر فائض تجاري في العالم بالتوازي مع الصين، ويرجع المحللون الاقتصاديون نجاح التجربة اليابانية إلى عدة عناصر منها الإدارة اليابانية الفذة والكفاءة في ميدان الأعمال وقيادة المجتمع الياباني من خلال عناصر ثلاثة وهي الإنسان الياباني المتفوق بحكم تعليمه وتأهيله، والإدارة الرشيدة، والثقافة الاجتماعية التي تقدس العمل، وإن من أهم ما يميز ثقافة العمل لدي اليابانيون: حب العمل، النظام الاجتماعي واحترام الأكبر سنًا، الانتماء للمؤسسة والتقدم الوظيفي، العمل الجاد ليس أهم من الترفيه عن النفس، وإذا أردنا المقارنة مع الثقافة اليابانية فإننا نجد الثقافة الإسلامية التي بدأت منذ 1400 عام حوت جميع العناصر والخصائص في ثقافة العمل على مستوى العالم الذي امتدت إليه وكانت مصدرًا للتقدم في مختلف العلوم والثقافات ولكنها اليوم تأتينا من قبل الشرق والغرب في مغلفات جديدة ونظريات تبنى من خلال آليات عمل وثقافة إسلام من غير المسلمين، والبعض تصيبه الدهشة من هذه النظريات ويعتقد بأنهم لديهم عقول متطورة ومختلفة عن عقولنا ولكن الواقع أننا أوقفنا عقولنا ضمن محددات نحن وضعناها حولنا كسياج ورضينا بأقل الطموح، من خلال ممارسة نشاط روتيني عادي وأصبحت النتائج عادية بل متدنية، ونقول هذا نصيبنا وقدرنا، بل هذا كسلنا لأن الرزق يأتي مع تغير الثقافات والسلوك والسعي للتطور وزيادة الإنتاج والمعادلة لن تتحقق إلا إذا أيقنت حقيقة أنك أنت المسؤول الأول عما يحدث لك وما تجنيه في حياتك.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 27 جماد ثانى 1437هـ - 5 ابريل 2016م

http://www.alriyadh.com/comic

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 27 جماد ثانى 1437هـ - 5 ابريل 2016م

https://www.aleqt.com/2016/04/05/article_1044560.html